لفظ المبتدا والخبر على ما زعمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع
لمن سمعه تقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن شجعه والاخر لزيد وهذا
مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع
لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر اخر مثله وفي هذا
اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع
فائدة مجهولة له لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا
او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم باسناد
احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا
متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال
الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا التمهيد لما سمي بحث
القصر ومما يرد على تعريف العهد قول ابي فراس فان يكونوا امن جنايته فان
من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان
على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية
الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو كامل في الجناية
المرتب على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جنايته حتى يصح
له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير
الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب
الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر بلفظ الايضاح لكن فيه له بامر معلوم
على اخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان
التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب
باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو

على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان
مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف
ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما
اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم
انه ان كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحداهما
دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا
وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته
للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا
فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه
على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يصح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب
ولهذا قيل في بيت السقط نخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه
نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب بيان نقعه وكذا اذا عرف
زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه
المنطلق المعهود واردت ان تعرفه قلت زيد المنطلق وان اردت
ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد ساعيا انه يطلبه على التعيين تقول من
المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب استبصرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وفرع على ما ذكرنا
سائر طرق التعريف والثاني ان اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء
تحقيقا اي قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه

Copyright © King Saud University